

التحليل النحوي في الحروف العاملة في الأسماء عند الأنطائي في كتابه غنية الأريب

أ.د. حيدر علي حلو الخرسان

جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية/ذي قار/العراق /

زينب سامي بدر عباس

جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية/ذي قار/العراق / zainab.s.bader@utq.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث جانباً مهماً من الدرس النحوي يتمثل في التحليل النحوي عند الأنطائي للحروف العاملة في الأسماء، مثل: إلى، الباء، رب، عن، الكاف، لات، ما الحجازية، ويا النداء، وهي من الأدوات التي تؤدي دوراً بارزاً في ربط أجزاء الجمل وتحديد العلاقات النحوية والدلالية بينها. وقد انطلق هذا البحث من أهمية علم النحو في فهم النصوص الشرعية واللغوية، وسعى إلى إبراز قيمة التحليل النحوي حين يُستقى من كتب التراث. وقد اعتمد الأنطائي في دراسته لهذه الحروف على منهج وصفي تحليلي، حيث راعى عرض الأقوال المشهورة ومناقشة الخلافات النحوية، واستعان بالشواهد القرآنية والشعرية لتأكيد تحليله، مع الحرص على ربط البنية النحوية بالسياق الدلالي. كما تميّز عرضه بالشمول والدقة، خاصة في تعامله مع شروح "مغني اللبيب"، إذ جمع بين الروايات، ووازن بين الآراء، وأضاف نظريته الخاصة بأسلوب علمي محكم. ويظهر هذا البحث أن الأنطائي تعامل مع هذه الحروف ليس من زاوية إعرابية فقط، بل نظر في دلالاتها ووظيفتها داخل التركيب، فبين معانيها الدقيقة وأثرها في بناء المعنى، مثل دلالة "الباء" على الملازمة و"إلى" على الانتهاء و"عن" على المجاوزة، وغيرها من الدلالات التي تنوعت بحسب السياق. وقد خلصت الدراسة إلى أن كتاب "غنية الأريب" يعدّ مصدرًا نحويًا مهمًا لفهم الحروف العاملة في الأسماء، ولتتبع شروح "مغني اللبيب" بأسلوب يجمع بين الأصالة والتحليل، مما يجعله مرجعًا ذا فائدة للدارسين.

الكلمات المفتاحية: التحليل النحوي ، الأنطائي ، الحروف العاملة في الأسماء .

Grammatical analysis of the letters that function in nouns according to Al-Antaki in his book, Ghaneyat Al-Areeb

Haider Ali Halu Al-Khorasan

University of Thi-Qar / College of Education for Human Sciences/thigar/Iraq/

Zainab Sami Bader Abbas

University of Thi-Qar / College of Education for Human Sciences/thigar/Iraq/

zainab.s.bader@utq.edu.iq

Abstract

This research deals with an important aspect of the grammatical study, which is represented by the grammatical analysis of the letters used in nouns by Al-Antaki, such as: *ila*, *ba*, *rab*, *an*, *kaf*, *laat*, *ma al-Hijaziyya*, and vocative *ya*. These are among the tools that play a prominent role in linking parts of sentences and determining the grammatical and semantic relationships between them. This research was based on the importance of grammar in understanding religious and linguistic texts, and sought to highlight the value of grammatical analysis when drawn from heritage books. In his study of these letters, Al-Antaki relied on a descriptive and analytical approach, taking into account the presentation of famous sayings and the discussion of grammatical disagreements. He also drew on Qur'anic and poetic evidence to support his analysis. While carefully linking the grammatical structure to the semantic context, his presentation was also distinguished by its comprehensiveness and precision, particularly in its treatment of the commentaries on "Mughni al-Labib," as he combined narratives, balanced opinions, and added his own perspective in a sound scholarly style. This research shows that Al-Antaki dealt with these letters not only from a grammatical perspective, but also looked into their connotations and function within the structure, explaining their precise meanings and their effect on constructing meaning, such as the connotation of "ba" for association, "ila" for completion, and "an" for passing, and other connotations that varied according to the context. The study concluded that the book "Ghaniyat al-Areeb" is an important grammatical source for understanding the letters operating in nouns, and for following the explanations of "Mughni al-Labib" in a style that combines originality and analysis, which makes it a useful reference for students.

Keywords: Grammatical analysis, Antioch, letters working in nouns.

المقدمة

يحظى الحرف بمكانة بارزة في بناء الأساليب اللغوية في القرآن الكريم وكلام العرب ، لما له من دور محوري في إيضاح المعاني وتحديد العلاقات بين أجزاء الجملة ، مما يعكس ما في اللغة العربية من روعة البيان وبلاغة التعبير ، ويُعد الحرف أحد الأقسام الثلاثة التي تتألف منها الكلمة في النحو العربي ، وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، وقد نصّ المبرد على شمولية هذا التقسيم لجميع اللغات ، فقال : " الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، ولا يخلو الكلام عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة " (المبرد ، 1994 ، 3/1).

ويؤكد ابن السراج على خصائص الحرف ، بأنه لا يُخبر عنه ولا يُخبر به ، كما لا يُكوّن كلاماً مستقلاً إذا اجتمع مع حرف آخر ، فقال : " الحرف ما لا يجوز أن يُخبر عنه ولا يكون خبراً ، والحرف لا يتألف منه مع الحرف كلام " (ابن السراج ، 1996 ، 40/1).

أما ابن جني فقد بيّن أن لفظ "حرف" حين يرد في الكلام ، فإنه يدل على الحد أو الحدة ، فقال : " فلما الحرف ، فالقول فيه وفيما كان من لفظه أن " حرف " أينما وقعت في الكلام يراد بها حد الشيء وحدته ، من ذلك : حرف الشيء إنما هو حده وناحيته ، وطعام حريف يراد به حدته ، وقولهم : الحرف فلان عليه " (ابن جني ، 15/1).

وقد اختلف النحويون في المصطلح الذي يُطلق على هذا القسم من الكلمة ، فبينما اصطلاح البصريون على تسميته بـ "حروف المعاني" لدلالاتها على معاني كالسؤال ، والابتداء ، والاستعلاء ، والمجازاة ، وغيرها ؛ استخدم الكوفيون مصطلح "الأدوات" ، على اعتبار أنها رموز مجردة لا تحمل دلالة مستقلة ، ولا يظهر معناها إلا بتركيبها في سياق الجملة . وقد أشار إلى هذا الاختلاف الدكتور مهدي المخزومي بقوله : "كان البصريون يسمونها حروف المعاني ، لأن كل واحد منها يفيد معنى من المعاني... وكان الكوفيون يسمونها أدوات ، لأنها أصبحت رموزاً مجردة ، لا تدل على معنى مستقل..." (المخزومي ، مهدي ، 1958 ، ص 207).

وإذا كان الحرف عند النحويين أحد أقسام الكلمة الثلاثة ، فإن مصطلح "الأداة" أوسع منه دلالةً ، إذ يشمل الحروف وغيرها ، مثل بعض الأفعال الجامدة والنواسخ ، بل وحتى الأسماء التي تتضمن في معناها أدوات شرط أو استفهام . ومن ثم فإن الأداة قد تُعدّ مصطلحاً أعمّ من الحرف ، لدخول غير الحروف فيه . (المخزومي ، مهدي ، 1958 ، ص 207) .

وقد لاحظ النحويون - من خلال استقراءهم للأساليب - أن عمل الحروف فيما بعدها مبني على الاختصاص والشبه بالفعل . فهناك حروف تختص بالدخول على الأسماء دون الأفعال ، كحروف الجر ، وأخرى تختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء ، كأدوات الجزم . أما الحروف التي لا اختصاص لها ، فلا عمل لها على الإطلاق (الحلواني ، محمد ، 1983 ، ص 154) ، وقد اشترط بعض النحويين - إلى جانب ذلك - وجود معنى معين يدعمه السياق حتى تعمل الحروف عملها ، وربما خرج الاستعمال العربي في بعض المواضع عن هذه القواعد ، مما دعا النحويين إلى القول بوجود نوع من المشابهة بين الحروف والأفعال وغيرها من العوامل اللفظية (الإبراهيمي ، نعمان ، 2021 ، ص 193) .

وقد قسم النحويون الحروف إلى عاملة وغير عاملة ؛ فالعاملة هي التي تُحدث أثراً إعرابياً فيما بعدها من رفع أو نصب أو جر أو جزم . إلا أن الجر والجزم هما العاملان الأصليان المنسوبان إلى الحرف ، أما النصب والرفع فينسبان إليه تشبيهاً بما يشبهه من العوامل اللفظية (المالقي ، 1975 ، ص 168) .

أولاً - إلى :

حرف جر أصلي ، ثلاثي الأصول ، عامل بالجر ، يختص بالدخول على الأسماء ظاهراً ومضمراً ، ومعناه الأساسي انتهاء الغاية ، وقد عده سيبويه من الحروف المحضة التي لا تكون إلا حروفاً ولا تتصرف ، فقال في الكتاب إن الاسم يُجر بثلاثة أشياء ، منها ما هو ليس باسم ولا ظرف ، وذكر " إلى " في هذا النوع ، في قوله : " مررت بعبد الله " ، و " أخذته عن زيد " ، و " إلى زيد " (سيبويه ، 1988 ، 79/1).

ورأى المبرد كذلك أن " إلى " من الحروف المحضة ، وهي عنده الحروف الصحيحة التي تفيد معنى تاماً في ذاتها دون حاجة إلى تضمن أو تأويل ، وذكر أنها تفيد المنتهى (المبرد ، 1994 ، 4 \ 129) .

واختلف النحويون في معانيها ، فمنهم من ذكر لها معنى انتهاء الغاية ، ومنهم من يرى لها معان أخرى ، وقد أشار الأنطاكي لثماني معاني هي " انتهاء الغاية في المكان والزمان ، وبمعنى مع ، والتبيين ، مرادفة لحرف اللام ، تأتي بمعنى في ، بمعنى من ، زائدة للتوكيد ، توافق معنى عند " (المالقي ، 1975 ، ص166) .

وسنقوم بتحليل وشرح بعضاً منها وكما يأتي :

1 - انتهاء الغاية المكانية والزمانية وهذا هو المعنى الأصلي لـ " إلى " ، وبه أخذ جمهور البصريين ، ولم يذكروا غيره ، في الزمان ، قال تعالى : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) [البقرة - 187] ، ورأى بعض النحويين أن السياق يدل على وجوب انقطاع الصيام عند بداية الليل ، أي أن الغاية غير داخلية ، واستدل بالقرينة التي تفيد انتهاء الفعل عند الغاية في المكان : قال تعالى : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) [الإسراء: 1] (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 105/1) .

وقد ابتدأ الأنطاكي به ، وأكد عليه ومثل له في قوله تعالى : (ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) ، وحلله الأنطاكي بأنه يدل على انتهاء الغاية الزمانية ، لكنه ناقش مسألة : هل يدخل " ما بعد " إلى " في الحكم أم لا ؟ قال : لا يدخل إذا لم تقم قرينة ، لأن الأصل عدم الدخول ، إذا دلت قرينة على الدخول ، مثل : قرأت القرآن من أوله إلى آخره ، فالدخول مفهوم من السياق أما إذا لم توجد قرينة ، فالأصل عدم الدخول ، وهو القول الصحيح عنده ، والأنطاكي هنا يميل إلى مذهب البصريين الذين يرون أن " إلى " تفيد انتهاء الغاية دون دلالة على الدخول أو عدمه إلا بقرينة ، قال : " وهو الصحيح ، لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول ، فيجب الحمل عليه عند التردد (الأنطاكي ، 2011 ، 442/1) .

2 - المعية : وهو مذهب الكوفيين ، ونقله ابن هشام عنهم وعن كثير من البصريين ، قال تعالى : (فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) [آل عمران: 52] ، أي : " مع الله " ، وقال تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) [النساء: 2] ، أي : مع أموالكم ، ومن الشواهد: قولهم " الزود إلى الزود إيل " ، أي جمع القليل إلى القليل ، وقد أنكر ابن جني هذا الاستخدام ، وقال إنه محمول على التضمنين لا على المجاز الحرفي ، أي أن " إلى " تبقى على أصلها (المالقي ، 1975 ، ص169) .

وذكر الأنطاكي هذا المعنى عن الكوفيين وبعض البصريين في قوله تعالى : (لَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) قَالَ الْخَوَارِثُونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ([آل عمران - 52] ، وحلله على أنه : " مع الله ، أي : النصره لله . واحتج الأنطاكي بتركيب " الدؤد إلى الدؤد " ، حيث تضم أحد الطرفين إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بهما ، وهو الكثرة ، لكنه تحفظ على التوسع في هذا المعنى ، إذ قيده بوجود علاقة معنوية بين الطرفين (الأنطاكي ، 2011 ، 443/1) .

3- التبيين : وتؤدي معنى الفاعلية المرتبطة بالحب والبغض ، واشترط النحاة أن يكون هذا المفيد لهما أما تعجب أو اسم تفضيل ، ومعنى التبيين عند النحويين أي تبين الاسم المجرور بعدها فاعلاً في المعنى لا في الإعراب ، على أن تقع " إلى " بعد اسم تفضيل ، أو فعل تعجب المشتقين من فعل يدل على حب (ابن مالك ، 1990 ، 142/3) ، نحو قوله تعالى (قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ) (يوسف - 33) ، فأعرب السجن : مبتدأ وخبره : أحب وهو اسم تفضيل ، وجاءت " إلى " مبينة للمحب (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 105/1) .

وقد بين الأنطاكي أن هذا المعنى خاص مع أفعال المشاعر والتعجب نحو قولنا : (رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ) ، ورأى الأنطاكي أن " إلى " تبين الفاعل الحقيقي للحب ، هذا المعنى أثبتته ابن مالك (الأنطاكي ، 2011 ، 444/1) .

4- مرادفة اللام : ذهب بعض النحويين إلى أن " إلى " قد تُرادف " اللام " في المعنى ، وذلك في بعض السياقات التي يفهم فيها أن مضمون الكلام يدل على انتهاء الغاية المعنوية أو انتقال الأمر من جهة إلى أخرى . وهذا المعنى مندرج عندهم تحت

الأصل الدلالي لحرف "إلى" وهو انتهاء الغاية، إلا أن فيه توسعاً دلاليًا يجعل "إلى" تقوم مقام "اللام" في بعض المواضع محيي الدين الدرويش، 1992م، 282/2).

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في تفسيره لقوله تعالى: (وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ) [النمل: 33]، حيث فسّرت "إلى" هنا على معنى اللام، أي: "والأمر لك". لكن ابن مالك لم يفصلها عن معناها الأصلي، بل عدّ ذلك من باب المجاز المستند إلى انتهاء الغاية، أي: أن الأمر انتقل مني إليك، فاللام هنا تفيد الاختصاص المستفاد من الغاية (الأنطاكي، 2011، 444/1).

وكذلك صرح ابن هشام في مواضع، منها شرحه لعبارة: "أحمد إليك سبحانه"، أي: أوصل الحمد إليك، فـ "إلى" تفيد معنى اللام، أي: أنهى حمده إليك، وهو المعنى ذاته في قوله تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ) [البقرة: 4]، أي: ما أنزل عليك، وهو تأويل مبني على أن "إلى" تفيد في هذه المواضع نقلًا معنويًا من جهة الإرسال إلى جهة التلقي، مما يقارب وظيفة اللام في مثل هذه السياقات (الأنصاري، ابن هشام، 1964، 104/1).

وقد قرّر الأنطاكي هذا المعنى بصيغة واضحة، فقال: "وقد تُرادف إلى اللام (وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ) [النمل: 33]، أي لك، وقوله تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ) [البقرة: 4]، أي عليك، وهو من رجوع المعنى إلى انتهاء الغاية (الأنطاكي، 2011، 444/1).

فهو يقرّ بوقوع الترادف من جهة المعنى لا من جهة الوضع الأصلي، ويؤكد أن هذا الترادف مبني على الأصل الدلالي لـ "إلى"، وهو انتهاء الغاية، إلا أن هذا الانتهاء قد يتوسع فيؤدي إلى معنى الاختصاص أو التملك المعنوي كما في "اللام" (الأنطاكي، 2011، 444/1).

ومن ثم فإن استعمال "إلى" بمعنى "اللام" عند الأنطاكي وأمثاله لا يخرج عن تأصيل المعنى الأصلي، وإنما يدخل ضمن التوسع الدلالي المستند إلى انتهاء الغاية من المتكلم إلى المخاطب، وهو ما يظهر جليًا في الشواهد القرآنية التي ساقها.

5 - إلى بمعنى "في": ذهب بعض الكوفيين إلى أن "إلى" قد تأتي بمعنى "في"، وهو توجيه على خلاف الأصل، لأن الأصل أن "إلى" حرف غاية، يفيد الانتهاء نحو قوله تعالى: (لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) [الأنعام: 12]، الكوفيون قالوا: "إلى" هنا بمعنى "في"، أي: "في يوم القيامة"، أي في زمانه.

وهو تأويل نادر، لكنه وارد نحو قول الشاعر النابغة: (النابغة، 1964، ص25)

فلا تتركني بالوعيد كأني
إلى الناس مطليّ به القار أجرب

قالوا: "إلى الناس" بمعنى "في الناس"، أي: كأني في نظر الناس جمل أجرب.

فـ "إلى" على هذا التأويل تفيد الظرفية الاجتماعية لا الانتهاء.

وابن مالك نقل هذا القول عن الكوفيين، وأشار إلى أنه محتمل، لكنه رجّح أن "إلى" تبقى على بابها أي تفيد الانتهاء، مع تضمين الفعل معنى يدخل معه حرف "إلى"، وهو ما يُعرف بأسلوب التضمين (الرماني، 1981، 41).

وتعرض الأنطاكي لهذا الموضع، واستعرض رأي الكوفيين الذين جعلوا "إلى" بمعنى "في" في مثل قوله تعالى: (لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)، ثم أورد البيت الشعري للنابغة شاهدًا على هذا التوجيه، لكنه كما فعل ابن مالك، لم يسلم بهذا القول تسليمًا كاملاً، بل قال إن الأصل بقاء "إلى" على بابها، أي على معناها الأصلي الدال على الغاية والانتهاء (الأنطاكي، 2011، 445/1).

ورجّح الأنطاكي أن الفعل "يجمع" قد ضُمّن معنيًا يتعدى بـ "إلى"، كأن يكون ضمن معنى "يسير بكم" أو "يدفعكم إلى يوم القيامة"، فيبقى "إلى" على أصلها، ويكون التغير ناتجًا عن التضمين لا تغيير المعنى الحرفي لها.

لم يتبع الأنطائي مذهب الكوفيين في جعل " إلى " بمعنى " في " مطلقاً ، بل مال إلى مذهب ابن مالك في أن " إلى " على بابها ، ويُفهم المعنى بالسياق والتضمن ، لا بتغيير معنى الحرف .

6 - موافقة معنى عند : ذهب عدد من النحويين إلى أن " إلى " قد ترد بمعنى " عند " ، فيدل بها على ظرف المكان القريب أو المصاحب . ومن الشواهد على ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي : (أبو ذؤيب الهذلي ، 2014 ، 89/2)

أشهى إليّ من الرحيق السلسل
أم لا سبيل إلى الشباب وذكره

ففي هذا البيت ، استعملت " إلى " في معنى " عند " ، أي : ذكر الشباب عندي أحب إليّ من الرحيق ، ومثله في التراكيب المتداولة نحو قولنا : " أنت إلى حبيب أو بغض " أي : عندي ، و " جلست إليكم " أي : عندهم ، ونحو قول الشاعر :

وإن يلتقي الحيّ الجميغ تلاقني
إلى ذروة البيت الكريم المصمّد

فقد فسّرت " إلى " في هذا الموضع بمعنى " عند " ، أي : تلاقني عند ذروة البيت (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 105/1) .

وقد نصّ ابن منظور في " لسان العرب " على أن " إلى " قد تأتي بمعنى " عند " ، أي : فيها أو في محلّها ، كما قال : " وتكون " إلى " بمعنى " عند " أي " فيها عندي " ، وهو تأكيد للمعنى الظرفي الملازم .

وقد أورد الأنطائي جملةً من الأمثلة التي وردت فيها " إلى " بمعنى " عند " ، معتبراً أن هذه الظاهرة مشهورة مستعملة ، ومستشهداً بكلام العرب ، شعراً ونثراً . فقد استشهد ببيت ذؤيب الهذلي المذكور آنفاً ، وعلّق عليه بأن " إلى " فيه تفيد الظرف المكاني " عند " ، أي : عندي (الأنطائي ، 2011 ، 447/1) .

كما أورد استعمال " إلى " في قولهم : " أنت إلى حبيب أو بغض " بمعنى : عندي حبيب أو بغض ، و " جلست إليكم " بمعنى : جلست عندهم . وعلّق على قول الشاعر :

وإن يلتقي الحيّ الجميغ تلاقني
إلى ذروة البيت الكريم المصمّد

أي بمعنى " عند ذروة " (الأنطائي ، 2011 ، 447/1) .

7 - الزائدة " للتوكيد " : ورد في بعض كتب النحو والتفسير أن " إلى " في قوله تعالى : (فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ) [الحج : 27] ، قد عدّت زائدة للتوكيد ، وهو رأي خالف فيه الجمهور الفراء ، واستدل بقراءة شاذة ، وإثبات زيادتها عند الفراء ذهب الفراء إلى أن " إلى " زائدة للتوكيد في قوله تعالى : (فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ) [الحج : 27] ، واستدل بقراءة من قرأ : " تَهْوِي إِلَيْهِمْ " بفتح الواو ، وهي قراءة شاذة ، فَعَلَّلَ ذلك عنده بأن الفعل " تهوي " ضمن معنى " تميل " ، فيكون المعنى : تميل إليهم ، و " إلى " حينئذٍ زائدة للتوكيد (الأخفش ، 1990 ، 20/2) ، و تأويل القراءة وتخريجها لغوياً ابن مالك ناقش هذه المسألة ، ورفض القول بالزيادة ، واقترح تخريجاً آخر : قال إن الأولى من الحكم بزيادة " إلى " أن يكون أصل الفعل : " تَهْوِي " بكسر الواو ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألماً ، كما يُقال في : رَضِي ، رَضَى ، ناصية ناصاة ، وهي لغة طائية (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 105/1) .

اعترض بعض النحاة على هذا التخريج بأن الطائيين لا يعممون هذه القاعدة في كل موطن ، بل في مواضع مخصوصة مذكورة في التصريف ، أي أن قلب الكسرة فتحة والياء ألماً لا يجري على إطلاقه (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 105/1) ، نقل الأنطائي قراءة بعض القراء ومنهم قراءة الإمام علي ابن أبي طالب ومجاهد (عليه السلام) (اجْعَلْ أَفْتِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ) [إبراهيم - 37] بفتح واو " تهوي " بمعنى " تميل " ، أو بكسر الواو فقلبت إلى فتحة ، وهي لغة قبيلة طي تقلب الياء في باب رضي وبقي ودعا ، لانهم استثقلوا الكسرة قبل الياء فقلبوها إلى فتحة ، وبذلك يكون التوجيه بأنها زائدة ، لكنه ناقش إشكالية صحة هذه اللغة من جهة التصريف ، ونقل اعتراض أبي حيان الذي يعتقد ليس على الإطلاق أن تقلب حركة الفعل ، وليس لغة طي ، ولكنه محصوص بالفعل " رضي " (الأنطائي ، 2011 ، 448/1) .

وترى الباحثة ان كلام الأنطائي في " إلى " يجمع بين التحليل النحوي والمعنى السياقي ، ويظهر فيه تأثره بمذهب البصريين ، وإنه لم يرفض إطلاقاً آراء الكوفيين ، بل ناقشها بهدوء ووازن بينها ، مع ميل واضح إلى أن الأصل في " إلى " هو انتهاء الغاية المجرد من الدلالة على الدخول أو عدمه إلا بقرينة ، وتكمن قيمة عرضه في أنه صتّف المعاني وناقشها في سياق الكلام من القرآن والشعر والنثر.

ثانيا - الباء المفردة :

تُعَدّ الباء من حروف الجر الأصلية، وقد تناولها النحويون بالتحليل من جوانب متعددة ، فبحثوا في معانيها، وأوجه عملها، وسياقاتها المختلفة في القرآن والشعر وكلام العرب. وقد حصر النحاة للباء المفردة أربعة عشر معنىً تشير إلى معنى الإلصاق الحقيقي أو المجازي، وفيما يلي عرض لهذه المعاني مع الشواهد القرآنية والشعرية وأقوال النحاة :

والباء حرف جر مختص بالدخول على الأسماء ، وحركتها الكسر ، وكسرت لتكون على حركة معمولها (الرماني ، 1981 ، ص36)، وهو من حروف المعاني ، وهي على ثلاثة أقسام : أحدهما قسم لا يمكن أن تكون زائدة قطعاً ، وثانيهما قسم لا تكون إلا زائدة قطعاً، وقسم يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون (المالقي ، 1975 ، ص220).

والمقصود بالزائد الذي يكون دخوله كخروجه ، لأن النحويين جرت عادة النحويين أن يسمون الباء والكاف واللام زوائد ، وإن كانت لا يجوز أن يستقل الكلام دونها ، لئلا يظن أنها من نفس الكلمة لكونها متصلة بما بعدها بعض كلمة كالباء من بيت ، والكاف من كلام ، واللام من لبد ، والتاء من تميم، فهذا إطلاق (المالقي ، 1975 ، ص220).

ويُطلقون الزائد على ما يستقيم الكلام دونه كما في قوله تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) (النساء - 155) ، ويطلقون الزائد على ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك ، وإن كان معنى لا يصح الكلام دونه ، وذلك كـ " لا " في نحو قوله تعالى : (وحسبوا ألا تكون فتنة) (المائدة - 71) ، بنصب " تكون " ، وكـ " لا " الواقعة بين الجار والمجرور نحو قولك : جئتكَ بلا زاد (الرماني ، 1981 ، ص220) .

ولها معاني كثيرة في اللغة حسب تركيب الجملة ودلالاتها في السياق حت عدها النحويون أربعة عشر معنىً ومنها : الإلصاق والاستعانة والمصاحبة والتعدية وغيرها .

وقد أشار الأنطائي إلى تحليل بعض هذه المعاني وسنذكر بعض منها فيما يأتي :

أولاً - معنى الإلصاق : الإلصاق هو أصل معاني الباء عند جمهور النحويين، ويدور على إلحاق شيء بشيء ، إلحاقاً حسياً أو معنوياً ، كما في قولنا : " أمسكتُ بثوبه " أو " مررتُ به " .

وقسم النحاة هذا المعنى إلى نوعين :

1- الإلصاق الحقيقي وهو الأصل في الباء ، كقولك : «أمسكتُ بالقلم». ومنه قوله تعالى : (فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليمّ فانظر كيف كان عاقبة الظالمين) [القصص: 40] ، أي ألقيناهم ملتصقين باليم (سيبويه ، 1988 ، 304/2) ، الشعر: قول عنتره:

فَظَلَّ يُعَاطِيهَا الْكُؤُوسَ وَلَمْ تَكُنْ تُعَاطِي بِهَا إِلَّا لِمَنْ هُوَ مُكْرَمٌ

2 - الإلصاق المجازي السببية وهي أن تكون الباء سببية ، كقولك : " ضربته بالعصا " ، أي بسبب العصا ، ومنه قوله تعالى : (فأهلكناهم بذنوبهم) [الأنفال : 52] ، أي بسبب ذنوبهم ، قال سيبويه : " كل باء تقع موقع من أجل فهي للسببية " (المرادي ، ص36) .

وإن عبارة سيبويه تنص على الإلصاق ، ولا تعلق باب الاجتهاد في استنباط معاني الباء أمام النحاة ، ولكن الإلصاق هو أصل معانيها ، وقد سلك بعض النحاة منهج سيبويه ، وذكر المرادي : ((إن الباء غير الزائدة لا تكون إلا للإلصاق حقيقة أو مجازاً ، فقد تتجرد لهذا المعنى ، وقد يدخلها مع ذلك معنى آخر)) (المرادي ، ص36) .

كاستعمال " الباء " بمعنى على وهذا ما جاء في البيت الشعري وهو من شواهد الأنطائي أيضاً: (سيبويه ، 1988 ، 34/3)

ولقد أمر على اللئيم يسبي
فمضيتُ ثمت فقلتُ : لا يعني

وموقف الأنطائي من هذا المعنى إذ يجعله أصلاً لمعاني الباء ، وذكر الإلصاق الحقيقي والمجازي ولا تخلو معانيها الأخرى عن ضربٍ منه ، ظاهراً أو مؤولاً

وقد وافق في ذلك جمهور النحويين ، كابن السراج والمبرد وسيبويه ، الذين جعلوا الإلصاق هو المعنى المحوري للباء ، وتفرعت منه المعاني الأخرى بالمجاز أو بالتوسع.

ويُظهر الأنطائي إدراكاً دقيقاً للربط الدلالي بين المعاني الأصلية والفرعية، ويؤكد أن الإلصاق – حتى في المعاني المجازية كالسببية أو المصاحبة – يبقى حاضراً من حيث البنية التصورية. ف " كتبت بالقلم " فيها إصاق مجازي بين الفعل والأداة (الأنطائي ، 2011 ، 4/2).

ثانياً – معنى التعدية : المعنى والدلالة قد تأتي الباء للتعدية، خصوصاً في الأفعال التي لا تتعدى بنفسها، كـ " ذهب " و " مر " ، نحو : " ذهب بزيد " ، أي جعلته يذهب.

ويرى الأنطائي الباء للتعدية تكون في الأفعال القاصرة لتوصلها إلى مفعول، نحو : " أخذت بيده " ، و " ذهب به " ، وهي أصل عند الكوفيين ، وذكر أن البصريين يجعلون التعدية باءً مجازية ، لا أصلية .

يميل الأنطائي في تحليله لهذا المعنى إلى الجمع بين المذهبين، ويرى أن التعدية بالباء تتحقق بدلالة تركيبية، لكنها ترجع إلى معنى الإلصاق أو المصاحبة المؤدية ، ويُظهر بذلك وعياً بتداخل المعاني وتطور اللغة (الأنطائي ، 2011 ، 5/2) نحو قول الشاعر جرير : (جرير ، 1986 ، 417)

تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم عليّ إذا حرام

وهنا التقدير : " تمرون بالديار ، ولم تقيموا بها " ، على تقدير " الباء " المحذوفة (الأنطائي ، 2011 ، 5/2)

ثالثاً - معنى الاستعانة : أي ما حصل الفعل بوساطتها ، كقوله تعالى : (فاخرج بآياتنا) [الشعراء: 32] ، وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم وضربت بالسيف، ومنه في أشهر الوجهين (بسم الله الرحمن الرحيم) أي باء البسملة ، لأن الفعل لا يأتي على الوجه الأكمل إلا بها ، ومنه قوله تعالى : (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ) [البقرة – 45] ، فأورد هنا بعض آراء النحاة في اختلاف تسمية الباء رد ابن فارس معنى البسملة إلى الابتداء ، فقوله : (بسم الله معناه ابتداء باسم الله) ، وهو تخريج مقبول وسماها ابن فارس، باء الاحتمال وباء الابتداء (الرماني ، 1981 ، ص36) .

وذكر الأنطائي أنها تُستعمل بمعنى " الاستعانة " ، وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : " كتبت بالقلم " ، أي : " استعنتُ به في الكتابة " ، ووضح الأنطائي المراد بالاستعانة أن تكون الآلة متوسطة بين الفاعل والمفعول ، فيقع الفعل بها، كما في قولك: كتبتُ بالقلم ، وقد وافق في ذلك الزمخشري والرضي وابن هشام ، الذين يجعلون هذا من المعاني المشهورة للباء ، وينظر الأنطائي إلى هذا المعنى بوصفه نابغاً من الإلصاق المجازي، إذ الباء تُلصق الفعل بالآلة ، ويستبعد الأنطائي أن تكون هذه الباء مجرد ظرفية، بل يجعلها دالة على العلاقة السببية بين الفاعل وأداته (الأنطائي ، 2011 ، 8/2).

ثالثاً - معنى السببية : تدخل على السبب الذي أدى إلى حصول المعنى الذي قبلها وتحققه سلباً أو إيجاباً ، نحو مات الرجل بالمرض، أي بسبب المرض. وسماها ابن هشام الأنصاري بـ السببية ، وسماها المرادي بـ التعليل ، ونقل عن ابن مالك إن بـاء التعليل هي التي تصلح غالباً في موضعها اللام ، وبـاء السببية أو التعليل (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 139/1) .

وهي التي يكون ما بعدها سبباً وعلة فيما قبلها نحو كل إمريء يكافأ بعمله ويعاقب بتقصيره أي بسبب عمله وبسبب تقصيره ونحو قوله تعالى : (فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ) [النساء - 160] ، ونحو قوله تعالى : "إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعَجَلِ . والسبب واضح في الآيات الكريمة ظلم اليهود أنفسهم بسبب عبادة العجل ، ويسبب ظلمهم حرم الله تعالى عليهم طيبات كانت محللة لهم. إن المعنى سمى به بـاء السببية موجود في بـاء التعليل ، لأنه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه بـاء التعليل كما يصح ذلك في بـاء السببية (المرادي ، ص 40) .

وقد أشار المرادي، إلى أن المثل الذي مثل به ابن مالك للتعليل مثل به الأكثرون لبـاء السببية نحو قوله تعالى : "فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم . وقوله تعالى : (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ) [المائدة - 89] وقوله تعالى : (أَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ) [آل عمران - 103] (المرادي ، ص 39_40) .

وبين الأنطائي أنها الداخلة على سبب الفعل ، كقوله تعالى : (مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ) [العنكبوت - 40] ، يرى الأنطائي : " الباء في قوله " باتخاذكم " سببية لا غير ، أي بسبب اتخاذهم ، وقد يؤول الإلصاق هنا بأنه إلصاق الحكم بالسبب " ، وقد وافق بذلك رأي الزجاج ، وخالف من حملها على المجاز العام (الأنطائي ، 2011 ، 9/2) .

ويُظهر الأنطائي توجهها دلاليًا دقيقًا، حيث يُبقي على الإلصاق أساسًا معنويًا حتى في هذا الاستعمال ، ويربط بين المعنى النحوي والدلالة العقدية، لا سيما في الآيات ذات الطابع العقابي(الأنطائي ، 2011 ، 9/2) .

رابعاً - معنى المصاحبة : وتسمى أيضًا الملازمة كقوله تعالى : (قد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) [التوبة: 128] ، أي مع المؤمنين (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 140/1) .

قال الأنطائي : " الباء هنا للمصاحبة ، أي مصحوبين بسلام، وهي تفيد المعية الزمانية أو المعنوية "ويُشير إلى أن هذا المعنى قريب من معنى " مع " الظرفية.

ويُظهر الأنطائي ميلًا إلى تأويل الباء بالمصاحبة في ضوء السياق، ويقارنها بحروف المعاني القريبة ، كما في " مع " و " في " ، ويُرجح أن هذا المعنى يُفهم من التركيب كله لا من الباء فقط، مما يدل على حس دلالي عالٍ (الأنطائي ، 2011 ، 10/2) .

الباء في هذا النوع من الاستعمال لا تدل فقط على مجرد الربط ، بل تحمل معنى " المعية " أو " المشاركة " ، أي أن النبي ﷺ رؤوف رحيم وهو ملازم ومرافق للمؤمنين في رحمته بهم ، وما يلفت الانتباه في تحليل الأنطائي هو تأكيد المعنى لا يُؤخذ من الحرف وحده، بل من التركيب كله، مما يعكس نظرته العميقة إلى المعنى في سياقه العام، وليس بمعزل عن عناصر الجملة الأخرى.

سادساً - معنى الظرفية : (الملازمة الزمانية أو المكانية) كقوله تعالى : (ولأصلبنيكم في جذوع النخل) [طه: 71] ، أي عليها ، قال الفراء : " الباء هاهنا ظرفية ، كأن المعنى : على جذوع النخل " ، وعلامتها أن يحل في موضعها " في " نحو قوله تعالى : (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ) [آل عمران: 123] ، أي: في بدر، أي في موقع المعركة (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 141/1) .

تأتي الباء بمعنى الظرفية ، كقولهم : " هو في نعمة " ، أو " أنا بخير " ، وإن موقف الأنطائي من هذا المعنى إذ قال : " الباء في نحو " أنا بخير " للظرفية المجازية ، وهي تدل على إحاطة معنوية لا مادية ، وذكر أنها تُقارب في المعنى " في " ، لكنها أدق دلالة (الأنطائي ، 2011 ، 12/2) .

و يرى الأنطائي أن الباء هنا تدل على الظرفية المعنوية المتضمنة نوعاً من الإلصاق الوجودي أو الملازمة، ويُقارن ذلك باستعمالات العرب البلاغية، مما يدل على استحضاره للسياق الاستعمالي العربي في التحليل النحوي (الأنطائي ، 2011 ، 12/2).

ومن تحليل أقوال الأنطائي في معاني الباء المفردة ، يظهر أنه يُؤسّس دلالتها على أصل واحد هو الإلصاق ، ويُرجع إليه جميع المعاني المجازية، سواء أكانت سببية أو ظرفية أو مصاحبة. كما يُظهر وعياً عالياً بالسياق، ويحرص على ربط التحليل النحوي بالدلالة المعجمية والاستعمالية. وفي كثير من المواضع، يُقدّم وجهات نظر تجمع بين أقوال البصريين والكوفيين، مع تقديم ترجيحات قائمة على المعنى والتراكيب القرآنية والشعرية (الأنطائي ، 2011 ، 12/3، 2).

و ترى الباحثة من دراسة أقوال الأنطائي في معاني " الباء المفردة " أنه لا يكتفي بنقل آراء النحاة السابقين أو تقليدهم، بل يحاول فهم معناها من خلال طريقة استخدامها في الجملة والسياق الذي وردت فيه. فهو يربط معنى "الباء" بحسب المقام والموقف، فقد تدل على المصاحبة أو التخصيص أو التأكيد أو الظرفية، وذلك حسب ما يقتضيه المعنى العام للجملة ، وهذا يدل على أن الأنطائي يتبع أسلوباً متقدماً في التحليل ، يجمع بين الرجوع إلى آراء العلماء المشهورة وبين مراعاة المعنى الذي يفرضه السياق ، حتى لو خالف ما قاله بعض النحاة.

ثالثاً – " رُبَّ " بين الاسمية والحرفية :

اختلف النحويون في تحديد طبيعة " رُبَّ " من حيث كونها اسماً أو حرفاً ، ودار الجدل حولها بين مدرستي البصريين والكوفيين .

أولاً - مذهب البصريين - ذهب جمهور البصريين إلى أن " رُبَّ " حرف جرّ، واستندوا في ذلك إلى مجموعة من الأدلة ، منها : مساواتها سائر الحروف في الدلالة على معنى لا يفهم جنسه من لفظه ، و اقتصار عملها على الاسم النكرة فقط (أبو البركات الأنباري ، 2007 ، 832/2) ، وخلوها من علامات الأسماء والأفعال ، وأنها تؤدي معنىً في غيرها (سيبويه ، 1988 ، 209/1).

ثانياً - مذهب الكوفيين - خالف الكوفيون ، ومن تبعهم من النحاة كالأخفش (ت 215هـ)، والرضي (ت 686هـ)، والصبان (ت 1206هـ)، فذهبوا إلى أن " رُبَّ " اسم مبني ، واستدلوا على ذلك بما يلي ، تضمنها معنى إنشائي ، إذ تدل على إنشاء معنى التقليل أو التكثر (المرادي ، ص 439) مشابهتها الحرف وضعاً .

اختلف النحويون أيضاً في المعاني التي تؤديها " رُبَّ " ، وفيها أربعة مذاهب :

1- مذهب الخليل بن أحمد ، وهو أنها للتكثر ، وقد نسب ذلك إليه ابن درستويه وجماعة ، وصرّح البطليوسي بمخالفته للجمهور، إذ قال: "صاحب العين قد خالف النحاة؛ لأنه صرّح بأنها للتكثر" (المرادي ، ص 440).

2- مذهب البصريين ، وهم يرون أن " رُبَّ " للتقليل ، وصرّح البطليوسي أن جمهور البصريين يرونها ضد " كم " من حيث الدلالة ، فكـم للتكثر، وربّ للتقليل (ابن قتيبة الدينوري ، 1990 ، 6/5) ، وقد تابعهم على هذا الرأي جماعة من الكوفيين، كالزجاج (ت 311هـ) الذي قال: " فأما من قال: إن ربّ يُعنى بها الكثير، فهذا ضد ما يعرفه أهل اللغة "(سيبويه ، 1988 ، 105/3).

3- مذهب الكوفيين، ويرون أنها للتقليل والتكثر بحسب السياق، وقد تبعهم على هذا أبو علي الفارسي ، والزمخشري ، والأنطائي (المرادي ، ص 440).

4- ذهب بعض النحويين إلى أنها حرف إيجاب فقط ، لا موضوعة للتقليل ولا للتكثر، بل تفيد إثبات الحكم للشيء (ابن قتيبة الدينوري ، 1990 ، 6/5).

أما الأنطائي فقد حلل " رُبَّ " بين الاسمية والحرفية ، ويتضح ذلك من تحليله وشرحه ، وربطه بسياق الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين .

رأي الأنطاكي في "رُبَّ" : بين الاسمىة والحرفية :

تناول الأنطاكي في شرحه لشاهد " ورُبَّ قتلٍ عارٌ " من شواهد باب " رب " في مغني اللبيب مسألة الاسمىة والحرفية ، وناقشها نقاشاً علمياً دقيقاً، عاقداً القولين ، ومرجحاً مع تحليل دلالي ونحوي .

وذكر الأنطاكي الخلاف النحوي عند النحاة في اسمىة وحرفية "رُبَّ" ، فمذهب البصريين إلى أنها حرف ، ومذهب الكوفيين والأخفش إلى أنها اسم ، مستندين إلى أن "رُبَّ" يقع بعدها خبر في بعض الشواهد ، كما في بيت ثابت بن قطنة : (أبو حيان الأندلسي ، 1998 ، 456/2)

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارٌ

ينسب هذا البيت إلى ثابت بن قطنة ، وهو من الشواهد التي احتج بها الكوفيين في القول باسمىة "رُبَّ" ، بناءً على أن " عارٌ " مرفوع ، وقد وقع بعد "رُبَّ" ، فيكون خبراً عن " قتلٍ " المرفوع على الابتداء ، و"رُبَّ" عندهم تكون اسماً لا حرفاً (الأنطاكي ، 2011 ، 153/2) ، ويمكن موضع الخلاف برواية البيت كالتالي :

1- الرواية الكوفية (المرادي ، ص438) :

"... ورُبَّ قتلٍ عارٌ"

على هذا الوجه ، "رُبَّ" تكون اسماً بمعنى " بعض " ، و" قتلٍ " مضاف إليه ، و" عارٌ " خبر المبتدأ "رُبَّ" ، فيكون الإعراب :رُبَّ: مبتدأ , قتلٍ : مضاف إليه عارٌ: خبر المبتدأ , وهذا هو مذهب الكوفيين، الذين يرون أن "رُبَّ" اسم ، وتدخل في باب المبتدأ والخبر (الأنطاكي ، 2011 ، 153/2).

2 - الرواية البصرية والمشهورة :

"... وبعضُ قتلٍ عارٌ"

وهذه الرواية توافق مذهب البصريين ، الذين ينكرون اسمىة "رُبَّ" ، ويجعلونها حرف جر شبيهاً بالزائد ، وتقدير الإعراب حينئذ : " بعضُ قتلٍ " : مبتدأ " عارٌ " , خبر هو هي الرواية التي رجحها الأنطاكي، واحتج بها في تقويض مذهب الكوفيين , وأشار الأنطاكي في "غنية الأريب" إلى أن الرواية التي يتمسك بها الكوفيون غير مشهورة، وأن الصواب في البيت:

"وبعضُ قتلٍ عارٌ"

وبناء على هذه الرواية ، لا يكون فيها "رُبَّ" أصلاً ، فلا يصح الاستشهاد بها على اسمىة "رُبَّ" ، بل المعنى أن " بعض القتل عارٌ " ، فالرواية تنقض استدلال الكوفيين من أساسه (الأنطاكي ، 2011 ، 154/2).

وقد قال الأنطاكي ما معناه " وهذه الرواية – أعني وبعضُ قتلٍ عارٌ – هي الأشهر، فلا تكون "رُبَّ" مذكورة أصلاً في البيت ، بل يكون الخبر لمبتدأ مذكور هو " بعضُ قتلٍ " ، فلا دلالة فيها على ما زعمه الكوفيون .

ويرى الأنطاكي أن الكوفيين حملوا " عار " على أنه خبر لـ "رُبَّ" ، مما يقتضي أن يكون ما قبلها مبتدأ ، و"رُبَّ" اسم جره حرف زائد ، أو تكون "رُبَّ" نفسها هي المبتدأ، و"عار" خبرها (الأنطاكي ، 2011 ، 153/2).

لكن الأنطاكي يناقش هذا الاستدلال ، فيرى أن هذا التأويل بعيد ، وأن الظاهر أن "رُبَّ" حرف جر، و" قتلٍ " مجرور بها ، و"عار" خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عارٌ .

وترى الباحثة من تحليل الأنطائي أنه يرفض الرواية الكوفية بناءً على قواعد الرواية ودرجة شيوعها في اللغة ، كما أن موقفه يدل على تمسكه بالنحو البصري ، الذي لا يعترف بأن "رُبَّ" اسم ، بل يعدها حرف جر يشبه الزائد ، أو يدل على التقليل أو التكاثر حسب السياق ، ويقوم الأنطائي بنقد الرواية من جهتين : أولاً من حيث صحتها وثبوتها ، وثانياً من حيث صلاحيتها للاستدلال النحوي ، حتى لو ثبتت ، ولهذا يفسر المثال الذي وردت فيه الرواية مثل "رُبَّ عارٍ" بأن فيه حذفاً ، فيكون "عارٍ" خبراً عن مبتدأ محذوف ، أو أن "رُبَّ" داخل على مبتدأ في الأصل ، مما يبطل الاستدلال بها على اسمية "رُبَّ" .

رابعا - عن :

ذهب البصريون إلى أن " عن " حرف جر محض ، لا يُشتق منه ولا يُؤوّل باسم ، ملتزمين بالأصل الحرفي في تصنيفه واستعماله (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 196/1) .

أما الكوفيون بناءً على ما لاحظوه من استعمالات له في كلام العرب ، أنه قد يأتي اسماً في بعض المواضع ، بل وقد يُحمل على المصدرية في سياقات مخصوصة ، خصوصاً في لغة بني تميم ، وقد أثر هذا التباين في الآراء على تفسير النحويين للآيات القرآنية والنصوص الشعرية ، وعلى ضبط العلاقات النحوية والدلالية التي ينشئها هذا الحرف داخل التركيب (الرماني ، 1981 ، 94_95) .

ولحرف الجر " عن " عدة معاني هي : المجاوزة أو المزايلة ، والبدل والاستعلاء ، والاستعانة ، التعليل أو السببية ، بمعنى " بعد " ، بمعنى " في " ، مرادفة لـ " من " ، مرادفة لـ " الباء " ، وزائدة للتعويض .

أما الأنطائي فقد قسم " عن " في شرحه إلى ثلاثة أقسام الحرفية والمصدرية الاسمية ، قد جاء شاملاً لتحليل حرف الجر " عن " من جوانبه ، وموقفه منها وسنقوم بفرز تحليله وموافقته للنحويين أو مخالفتهم وبتوضيح الحرف " عن " من حيث معانيها وأصلها وكالتالي :

أولاً - حرف جر : بين الأنطائي أن " عن " من حروف الجر الأصلية في اللغة العربية ، ولها دلالات متعددة نصّ عليها النحويون ، وأشهرها عند الأنطائي هي :

1 - المجاوزة وهو أشهر معانيها وهو المعنى الذي اقتصر عليه البصريون (ابن هشام الأنصاري ، 1964 ، 196/1) ، ونفوا أن تكون " عن " لغيره ، قالوا إنها تدل على الانفصال والبعد ، كقولنا : "رمى السهم عن القوس " ، و " رغب عن اللهو " ، و " سافرت عن البلد "

وقد بين الأنطائي ذلك بقوله : " عن " بعد الشيء عن المجرور بها بسبب إحداث الفعل المعدي بها ، ولم يذكر البصريون سواها " (الأنطائي ، 2011 ، 211/2) .

2- البدل أو النيابة : كقوله تعالى : (وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) [البقرة: 48] ، وفي الحديث : " صومي عن أمك " (الأنطائي ، 2011 ، 211/2) ، وهنا جاء الاستعمال يدل على النيابة ، أي : القيام مقام الغير (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 196/1) ، ولذلك قال الأنطائي بمعنى البدل في الآية والحديث (الأنطائي ، 2011 ، 211/2) .

3- الاستعلاء : ورد عند بعض الكوفيين ، كما في قوله تعالى : (فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ) [محمد: 38] ، وفي قول الشاعر ذي الإصبع العدواني : (السيوطي ، 430/1)

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا أَفْضَلُكَ فِي حَسْبٍ عَيَّ وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتُخْزُونِي

وقال ابن مالك : " عن " في هذه المواضع بمعنى " على " ، لأنها تفيد التسلط أو الغلبة أو الإحاطة بالمذكور (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 198/1) .

وقد نقل الأنطائي عن ابن مالك : " عن في هذه المواضع بمعنى على ، لأنها تفيد التسلط أو الإحاطة ، كما أشار إلى الرضي (الرضي الأسترابادي ، 1993 ، 263/4) في تحليله لهذا التركيب (الأنطائي ، 2011 ، 211/2_212).

4- الاستعانة : نحو " رميتُ عن القوس " ، وهو وارد في كلام العرب ، وقيل : " عن " هنا بمعنى " الباء " ، لأنه يقال أيضًا : " رميتُ بالقوس " ، فدل على إفادة الأداة المستعملة (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 197/1).

وذكر الأنطائي هذا المعنى ومثل له بقولهم : " رميتُ عن القوس " ، وقد عده بعض النحاة بمعنى " الباء " ، لوجود التبادل : " رميتُ بالقوس " (الأنطائي ، 2011 ، 217/2).

5- التعليل أو السببية : مثل قوله تعالى : (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ) [هود: 53] ، وكقوله تعالى (فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنُهَا) [الأعراف: 20] والمراد: بسبب قولك أو بسببها ، وقد أثبتته الكوفيون (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 197/1) ، كما قال الأنطائي: " الرابع: التعليل أثبتته الكوفيون والفتي (الأنطائي ، 2011 ، 214/2) .

6- بمعنى " بعد " : كقوله تعالى : (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) [الانشقاق: 19] وكقولهم: " أطعمته عن جوع " ، أي بعد جوع ، وهذا المعنى قريب من المجاوزة، لكن بتركيز زمي (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 197/1).

7- بمعنى " في " : وهذا مذهب الكوفيين كقول الشاعر: (الأعشى ، ص217)

وآسٍ سراة الحيِّ حيثُ لقيتهم ولا تكُّ عن حملِ الرِّبَاعَةِ وانيًا

أي : " لا تكن في حمل الرِّبَاعَةِ ضعيفًا " ، وقد فرَّق بعضهم بين " عن " و " في " هنا فقال : " عن " تفيد الانفصال والمجاوزة ، بينما " في " تفيد الملازمة والالتحام (المرادي ، ص247).

وقد حلل الأنطائي هذا البيت الشعري : (الأعشى ، ص217)

وآسٍ سراة الحيِّ حيثُ لقيتهم ولا تكُّ عن حملِ الرِّبَاعَةِ وانيًا

أي : " لا تكن في حملها وانيًا " ، وقد قال بعضهم: " عن " تفيد الانفصال ، و " في " تفيد الملازمة ، وتابع في ذلك مذهب الكوفيين (الأنطائي ، 2011 ، 216/2).

8- مرادفة لـ " من " كقوله تعالى : (يَتَقَبَّلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ) [الشورى: 25] وفي قوله: (تُقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا) [المائدة: 27] احتج بوقوع " عن " و " من " في موضع واحد دلاليًا (الأنطائي ، 2011 ، 216/2).

9. مرادفة لـ " الباء " كما في قوله : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى) [النجم: 3] قُدر: " بهوى " ، أي لا ينطق بدافع الهوى ، وقيل: بل " عن " على حقيقتها، تفيد المجاوزة، أي: كلامه خارج عن الهوى (ابن مالك ، 1990 ، 158/3).

10- زائدة للتعويض : التعويض عن محذوف كما في قول الشاعر: (السيوطي ، 436/1)

أَتَجَرَّعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جُنُبَيْكَ تَدْفَعُ؟

ويرى ابن مالك تزايد عوضاً (ابن مالك ، 1990 ، 158/3) ، وذكر المرادي رأياً لابن جني إذ يرى أن " عن " زيدت بعد حذفها من أول الصلة، تعويضاً (المرادي ، ص248)، وجعل الأنطائي تحليله في هذا المعنى مطابقاً لأقوال النحاة (الأنطائي ، 2011 ، 217/2) ،

ترى الباحثة أن حرف الجر " عن " يمثل نموذجاً حياً على ثراء اللغة العربية وتنوع دلالاتها ، بين حرفية ومجازية واسمية ، وهذا التعدد لا يُعَدُّ اضطراباً بل هو تجلٌّ لمرونة اللغة في التعبير عن المعاني المختلفة، بحسب السياق واللهجة.

كما تعتقد الباحثة أن الخلاف في آراء النحاة حول معاني " عن " لا ينبع من تناقض في المعنى ، بل من اختلاف في المنظور والظرف اللغوي الذي يقع فيه الحرف، وما إذا كان يُنظر إليه من زاوية دلالية صرف أو من زاوية تركيبية صرفية.

خامسا - الكاف المفردة :

اختلف النحويون في الكاف من حيث الأصل والوظيفة ؛ فذهب بعضهم إلى أنها اسمٌ مطلقاً، ورأى آخرون أنها حرفٌ مطلقاً، بينما استقر قول الجمهور على التوسط ، فجعلوها ترد اسماً في مواضع، وحرفاً في مواضع أخرى، وهذا القول هو الأشهر والأرجح في كتب النحو .

الكاف الجارة وهي التي تجر الاسم بعدها دائماً ، وتلازم الجر في كل استعمالاتها ، كقول الله تعالى) : وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ هُدَى اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا كَالَّذِينَ آمَنُوا (البقرة: 218) في الآية الكاف جارة، ومعناها التشبيه : " كالذين آمنوا " أي " مثلهم " (الرماني ، 1981 ، ص 47) ، ولها خمسة معاني في اللغة ، وحسب دلالتها في السياق ومنها : التشبيه و التعليل والاستعلاء والمبادرة والتوكيد ، وقد أشار الأنطائي إلى تحليل بعض هذه المعاني وسنذكر بعضاً منها فيما يأتي :

1 – التشبيه : ذكر الأنطائي هذا المعنى في بداية شرحه لمعاني الكاف ، وجعله المعنى الأصل الذي كما جعله النحاة نحو قولنا : " زيد كالأسد " أي مشابه له ، لا خلاف فيه ، وهو الاستخدام الأوسع (الأنطائي ، 2011 ، 338/2) ويعد النحاة هذا المعنى من أشهر المعاني للكاف المفردة (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 234/1) .

2- التعليل : يذهب الأنطائي إلى أن الكاف المفردة أصلُ معناها التشبيه ، وأن ما ذهب إليه بعض النحاة من حملها على " التعليل " ليس إلا ضرباً من التأويل البعيد الذي لا ينهض به الدليل إلا بقرينة قوية ، ويُعقَّب على الزمخشري وأبي البقاء في تقديرهما " ما " مصدرية أو كافة بأن هذا التقدير يُفضي إلى إخراج الكاف عن معناها الأصلي بلا ضرورة؛ إذ يُغني عنها حملها على معنى المقارنة أو المشابهة كما في قوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا) [البقرة - 114] ، حيث يرى الأنطائي أن التشبيه هنا أبلغ من التعليل وأوفق للسياق (الأنطائي ، 2011 ، 338/2) .

وقد أثبت هذا المعنى الأخفش وجماعة من النحاة منهم ابن مالك والمرادي (ابن مالك ، 1990 ، 173/3) ، واستدلوا بقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا) [البقرة: 151] ، وقوله تعالى : (وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) [البقرة: 198] ، وقوله تعالى: (وَبِئْسَ الْفُلُوحُ الْكَافِرُونَ) [القصص: 82] ، وقد تأولها النحويون على أن " ما " مصدرية ، فيكون التقدير في الآية الأولى: " لأجل إرسالي فيكم رسولاً " ، وذهب الزمخشري وابن عطية إلى أنها " كافة " ، فيخرجون الكاف عن الجر ، وهو ما اعترض عليه بعض النحويين لعدم وجود مقتضى لصرفها عن أصلها (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 234/1) .

3 – الاستعلاء : أشار الأنطائي أن هذا المعنى ذكره الأخفش والكوفيون، مثل " كخير " أي على خير، الأنطائي رجَّح أن فيه حذف مضاف : " كصاحب خير " ، لأن ثبت أن الكاف بمعنى " الباء " (الأنطائي ، 2011 ، 342/2) .

ويرى الأخفش والكوفيون أن الكاف قد تأتي بمعنى " على " ، مثل ما حكاه عن بعض العرب إذا سئل : " كيف أصبحت ؟ " قال : " كخير " أي : " على خير " ، وحمل بعضهم معنى قوله " كن كما أنت " على " كن على ما أنت عليه " ، أي داوم على حالك (ابن مالك ، 1990 ، 654/1) .

4 - المبادرة " الظرفية " : واتبع الأنطائي النحاة في اشتراطهم في هذا المعنى أن تتصل بـ " ما " في نحو : سلم كما تدخل " ، و" صل كما يدخل الوقت " ، وهذا المعنى ذكره ابن الخباز وأبو سعيد السيرافي نحز " ادخل كما يسلم الإمام " أي حين يسلم ، الأنطائي يشير إلى غرابته وقلة وروده ، ويرى أن " الكاف " بمعنى " لعل " (الأنطائي ، 2011 ، 348/2) .

5- التوكيد " الزائدة " : ذكر الأنطائي هذا المعنى في نحو قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى - 11] ، ونص الجمهور على زيادتها لتأكيد نفي المثل ، وناقش الأنطائي الخلاف في تقدير المضاف أو إبطال زيادتها (الأنطائي ، 2011 ، 248/2) .

قال الأكثرون التقدير " ليس شيء مثله " فأُتي بالكاف ومثل للتوكيد على نفي المثل عن الله تعالى. وذهب بعضهم إلى أن الزائد هو " مثل " لا الكاف ، إلا أن زيادة الحرف أقوى من زيادة الاسم (الصبان الشافعي ، 225/2).

تري الباحثة أن الأنطائي قد وفق في عرض المسألة، إذ جمع بين القول بأن "الكاف" قد تكون حرفاً أو اسماً بحسب السياق ، وهذا يتناسب مع طبيعة العربية المرنة، لكنه في الوقت نفسه لم يُهمل الأصل الحرفي للكاف ، فجعله هو الأساس ، واشترط لعدّها اسماً وجود دليل قوي يدل على ذلك، كأن يعود عليها ضمير أو ترد في سياق شعري يُضطر فيه الشاعر إلى استعمالها كذلك .

سادسا - لات :

" لات " هي أداة نفي في اللغة العربية، اختلف النحويون في حقيقتها وعملها الإعرابي ، يعتبرها الجمهور مركبة من " لا " النافية مع زيادة تاء التأنيث لفظاً، بينما يرى آخرون أنها فعل ماضي أو جزء من كلمة " حين "، وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: (فَتَأَذُّوا وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ) [ص: 3] ، مما أثار جدلاً حول أصلها ودورها النحوي (سيبويه ، 1988 ، 32/1).

واتضح من التتبع لتحليل وشرح الأنطائي لهذه الأداة إذ تبين ما يأتي :

أولاً - أصلها : اختلف النحويون في حقيقة " لات " على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول - أنها كلمة واحدة فعل ماضي ، واختلف أصحاب هذا الرأي على قولين :

أولاً - أن أصلها بمعنى " نقص " ، واستشهدوا بقوله تعالى : (لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا) (الحجرات: 14) [الأنطائي ، 2011 ، 624/2] ، ويرجح الأنطائي هذا القول بدلالة قول سيبويه أن اسمها مضمّر فيها (الأنطائي ، 2011 ، 625/2) .

ويرى أبو ذر الحُشني ، إلى أن " لات " فعل ماضي ، مأخوذ من الفعل " ألت " أو " ولت "، بمعنى " نقص " . واستدلوا بقوله تعالى: (لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا) ، والقراءة فيه جاءت بـ " يلت " من غير همز، وهي لغة في " ألت "، فبنوا عليها أن " لات " قد تكون أصلاً من هذا الباب، ثم استعملت للنفي (أبو حيان الأندلسي ، 1998 ، 1211/2) .

ثانياً - أن أصلها ليس بكسر الياء ، بل تحولت " السين " إلى " تاء " مثلما تحول " الناس " إلى " النات " في بعض اللهجات (الأنطائي ، 2011 ، 624/2) ، وهو رأي ابن أبي ربيع الذي ذكره المرادي (المرادي ، 485_486) .

المذهب الثاني - أنها كلمتان " لا النافية + تاء التأنيث " ، و " لا " هي النافية المعروفة ، والتاء هي تاء التأنيث مثل " ثُمَّت " و " زَيَّت " ، التاء هنا إما للتنصيص على أن المراد بالكلمة " اللفظ المؤنث " بخلاف " لا " المجردة التي قد تُذكر ، أو أنها تاء المبالغة في النفي مثل " علّامة " (الأنطائي ، 2011 ، 625/2) .

وهو مذهب جمهور النحويين ، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه والفراء والزجاج وابن كيسان، أن "لات" مركبة من "لا" النافية وتاء التأنيث اللفظية، كقولهم: "زَيَّت" و"ثُمّت". وقد حُرّكت التاء لالتقاء الساكنين ، ومن أدلتهم: الوقف عليها يكون بالتاء لا بالهاء، مما يدل على أصالة التاء في الكلمة ، رسمها في المصحف منفصلة عن كلمة "حين"، كما في قوله تعالى: (وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ) [ص : 3] ، مما يشير إلى استقلالها ، يقول الزمخشري: "ويشهد لرأي الجمهور أنها وقفت بالتاء، وأن التاء قد تُكسر على الأصل"، أي حركة النقاء الساكنين الزمخشري، الكشف ، قال سيبويه : " إن اسمها مضمّر فيها "، وهذا لا يكون إلا في الأفعال، فيُستدل منه على أنها تؤدي وظيفة نحوية كـ " ليس " (سيبويه ، 1988 ، 28/1).

المذهب الثالث - أنها كلمة وبعض كلمة لا النافية + تاء زائدة ، " لا " هي النافية ، والتاء زائدة ، وهو رأي ابن طراوة الذي ذكره المرادي في الدنى الجاني (المرادي ، 486) ، والانطائي يضعف هذا الرأي ويفسده (الأنطائي ، 2011 ، 625/2).

والرأي الراجح عند الأنطائي هو المذهب الثاني أنها " لا " النافية + تاء التأنيث ، لأنه يوافق رسم المصحف ، له نظائر في اللغة مثل " ثُمَّت " .

ثانيًا - في عملها :

ذكر الأنطائي ثلاثة مذاهب في عمل لات وهي:

1 - ذكر الأنطائي أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها اسم مرفوع حذف خبره , وإن وليها منصوب فمفعول به لفعل محذوف , وذكر قول الأخفش الذي ذكر فيها قولين وهذا أحدهما : عدم عملها وتعد حرف نفي لا يعمل , وما بعدها إما مبتدأ محذوف الخبر أو مفعول به لفعل محذوف (الأخفش , 1990 , 453/2).

2- أنها تعمل عمل "إن" يعني أنها نافية للجنس , فتنصب الاسم وهو "حينٍ مناصٍ" , ويكون خبرها المرفوع مقدماً "لهم" , وهو القول الثاني للأخفش : ويكون التقدير: "لا الحينُ موجوداً لهم" (أبو حيان الأندلسي , 1998 , 1211/2) , وهذا من باب حمل الفرع على الأصل وهو مذهب الأخفش (الأنصاري , ابن هشام , 1964 , 235/1) .

3 - أنها تعمل عمل "ليس" وهو مذهب الجمهور وسيبويه (الأنطائي , 2011 , 627/2) , ويشترط النحاة في هذا التوجيه شرطين هما :

أ - أن يكون اسمها أو خبرها اسم زمان مثل "حين" , "ساعة" ونحوهما .

ب - أن يُحذف أحد معموليها غالباً الاسم نحو قوله تعالى (وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ) خبر "حين" منصوب , واسمها محذوف تقديره "الحين" (سيبويه , 1988 , 57/1) .

والعلة في ذلك كما يراها سيبويه لأنها ليست كـ "ليس" في المخاطب والإخبار عن غائب , تقول لستَ ولستَ وليسوا , وعبد الله ليس ذاهباً , فتبني على المبتدأ وتضم فيه , ولا يكون هذا في "لات" , لا تقول عبد الله لاتٍ منطلقاً , ولا قومك لاتوا منطلقين (سيبويه , 1988 , 56/1).

ويظهر من تحليل الأنطائي لعمل "لات" أنه أخذ بعملها كـ "ليس" تنصب الاسم وترفع الخبر مع حذف أحد معمولين غالباً , كقوله تعالى : (ولات حينٍ مناصٍ) حين: منصوب , والخبر محذوف (الأنطائي , 2011 , 629/2).

وبذلك قد وافق سيبويه والجمهور في عملها كـ "ليس" مع تقييدها بألفاظ الزمان , خالف الأخفش الذي رأى أنها لا تعمل شيئاً المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف , وخالف الجرمي والفراء الذي اعتبرها حرف جر , على جر "حين" , في قوله تعالى : (ولات حينٍ مناصٍ) وهو رأى ضعفه الفارسي (الأنطائي , 2011 , 629/2).

ترى الباحثة من تتبع الأقوال أن الراجح في "لات" أنها حرف نفي يعمل عمل "ليس" , وأنها مختصة بالدخول على الظروف الزمنية , وخاصة "حين" , كما ذهب إلى ذلك جمهور النحاة , وعلى رأسهم سيبويه , وهو ما أيده الأنطائي تفصيلاً وتحقيقاً , ويُستفاد من عرض الأنطائي للمسألة أنه يميل إلى هذا الرأي , ويؤيده من جهتين : جهة اللفظ , بمشابهة "لات" لـ "ليس" في بنيتها الصوتية , وجهة المعنى , من حيث دلالتها على نفي الزمان .

سابعاً- ما النافية العاملة "الحجازية"

أنواع "ما" في اللغة العربية :

تُعدّ "ما" من الألفاظ الشائعة في العربية , وهي لفظة تتعدد معانيها , واستعمالاتها بحسب السياق والموقع النحوي , وقد اعتنى النحاة بتصنيفها ضمن أقسام واضحة , وسنقوم بتحليل "ما" النافية العاملة حسب ما ورد في شرح الأنطائي .

أولاً - ذكر الأنطائي شروط عمل "ما" الحجازية وقد بينها كما يأتي :

ابتدأ الأنطائي تحليله لـ "ما" النافية الداخلة على الجملة الاسمية فإنها تعمل عمل "ليس" بشروط معينة , يُوافق بها جمهور البصريين , مع الإشارة إلى بعض الخلافات (الأنطائي , 2011 , 104/3) , ونفرز هذه الشروط كما يلي :

الشرط الأول - أن يكون خبرها متأخر عن اسمها ، فلو تقدم بطل عملها عند الجمهور، هذا شرط مشهور، أشار إليه سيبويه والجمهور، ويُعد من أقوى موانع الأعمال عندهم ، لأن تقديم الخبر يُحدث لبساً في المعنى ويفقد " ما " تأثيرها الإعرابي على جملتها (الأنطاكي ، 2011 ، 104/3).

الشرط الثاني - ألا ينتقض بـ " إلا " ، فلو انتقض بـ " إلا " لم تعمل، كقوله تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) [آل عمران: 144] ، خلافاً ليونس ، وجمهور النحويين يمنعون عمل " ما " إذا انتقض النفي بـ " إلا " ، لأن الجملة تصبح في معنى الحصر ، ويونس بن حبيب خالف ، فأجاز الأعمال في مثل هذه المواضع ، والأنطاكي رجح قول الجمهور، لكنه نبه على الخلاف (الزبيدي ، 1987 ، ص160).

وتحليل الأنطاكي لقوله تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ) [آل عمران - 144] الجملة منفية بـ " ما " ، وانتقضت بـ " إلا " فـ "رسول" مرفوع على الخبرية لا على إعمال " ما " ، هذا يوافق منع الأعمال لوقوع الانتقاض، كما قرره الجمهور(الأنطاكي ، 2011 ، 104/3).

الشرط الثالث - أن لا يُفصل بينها وبين الاسم بـ " إن " الزائدة ، نحو قولنا : " ما إن زيد قائم " ، والجمهور يمنع العمل إذا وقع فاصل زائد بين " ما " واسمها ، لأنه يضعف العلاقة النحوية بينهما ، و " إن " هنا زائدة مؤكدة ، و " ما إن زيد قائم " " ما " نافية ، و " إن " زائدة للتوكيد ، و " زيد " اسم " ما " ، و " قائم " خبرها ، لو عملت " ما " عمل " ليس " ، لوجب : " ما إن زيداً قائم " ، الفاصل " إن " أخل بالإعمال ، لذا تُهمل " ما " في هذا التركيب غالباً (ابن عصفور ، 104/1).

الشرط الرابع - أن لا يتقدم غير ظرف من معمول الخبر ، فلو تقدم لم تعمل ، نحو قولنا : ما طعامك زيداً أكل ، خلافاً لابن كيسان ، الجمهور يمنعون تقديم معمول الخبر غير الظرف والجار على الاسم، لأنه يُفكك الجملة ، ويخلّ بالنظام الإسنادي ابن كيسان أجاز ذلك ، وهو قول مرجوح (ابن السراج ، 1996 ، 92/1) .

الشرط الخامس - ألا تُؤكد بمثلها نحو قولنا : " ما ما زيد قائم " هذا الشرط من دقائق الصناعة النحوية ، وهو مستفاد من كلام المتأخرين ، التكرار بـ " ما " الثانية يُعد توكيداً يُضعف الإعمال ، فيرى النحاة أن " ما " الثانية زائدة ، وقد تُحدث لبساً (الأنطاكي ، 2011 ، 105/3).

الشرط السادس - ألا يُبدل من الخبر بدلٌ مصحوب بـ " إلا " ، نحو قولنا : " ما زيد شيء إلا شيء يعبأ به " ، هذا من دقائق الأنطاكي الخاصة ، لم يُصرح به كثير من النحاة، لكنه مبني على قاعدة أن البديل إذا اقترن بـ " إلا " ، خرجت الجملة عن أصل تركيبها ، في مثل هذا التركيب، يضعف إعمال " ما " لأن الخبر مركب تركيباً بدلياً يفيد الحصر ، نح قولنا : " ما زيد شيء إلا شيء يعبأ به " التركيب فيه بدل بعض من كل : " شيء... شيء يعبأ به " ، اقتران البديل بـ " إلا " يُوجب انتقاض النفي ، والأنطاكي يرى أن ذلك يُبطل العمل (الأنطاكي ، 2011 ، 105/3_106) .

ولم يتطرق الأنطاكي لما ذهب إليه الكوفيون بأن " ما " النافية لا تعمل أبداً ، بل هي حرف مهملة دائماً، وذلك استناداً إلى قاعدة أن الحرف لا يعمل ما لم يكن مختصاً (أبو البركات الأنباري ، 1986 ، 144/2).

وقد أرجعوا إعمال " ما " عند الحجازيين إلى حذف حرف الجر مع بقاء أثره، فقالوا إن " ما زيد بقائِم " إنما أصلها: " ما زيدٌ بقائِم " فحذفت الباء، وبقي النصب لفقد العامل الظاهر (ابن عصفور ، 103/1) .

وقد صرح الفراء بهذا في قوله عن الآية: (مَا هَذَا بَشَرًا) [يوسف: 31] أن النصب فيها على حذف الخافض، وأن الباء في مثيلاتها لا يُكاد يُنطق إلا بها، فإذا حُذفت أُبقي أثرها بالنصب (ابن عصفور ، 104/1) .

يتبين لنا أن منهج الأنطاكي يوافق جمهور النحاة في معظم الشروط الستة المشهورة ، ويضيف شرطاً دقيقاً متعلقاً بالبديل المصحوب بـ " إلا " ، يعتني بالشواهد القرآنية والشعرية ويحللها من وجوه متعددة ، يُظهر حساً نحوياً عميقاً في ربط الشروط بالمعنى والسياق .

يظهر من تحليل الأنطائي لمواضع عمل " ما " النافية أنه كان حريصاً على جمع الشروط المعروفة وتفصيلها، مع توثيق بعض الخلافات التي وردت في كتب النحو، كخلاف يونس وابن كيسان ، وقدم في شرطه السادس تنبيهاً دقيقاً على إحدى صور التركيب التي قد تُبطل العمل بسبب التعقيد الدلالي، وهو ما يكشف عن عمق نظره النحوي .

ثامناً – يا النداء :

يُعدّ النداء أحد أساليب الطلب في اللغة العربية ، وأداته الأبرز هي " يا " ، حتى عُرفت بـ " أمّ باب النداء " لكثرة دورانها واستعمالها، وقد تفرّع البحث النحوي والدلالي في باب النداء حول ماهية " يا " ، وأحكامها، واستعمالاتها ، وموقعها من الإعراب، وعلاقتها بالمنادى من حيث التقدير واللفظ والمعنى . ومن هنا، تأتي هذه الدراسة لتحليل أداة النداء " يا " ، وبيان خصائصها النحوية والدلالية.

واتفق النحاة على أن " يا " حرف نداء ، وهي الأداة الأصل في باب النداء ، حتى قيل : إنها أمّ النداء (الزجاجي ، ص19)، وقد انفردت بأغراض لم تشاركها فيها غيرها، كاستغاثتها، وشاركت غيرها في الندبة.

ويتبين من شرح وتحليل الأنطائي لأداة النداء " يا " ما يأتي :

أولاً - في حقيقة " يا " وموضوعها في النداء يرى الأنطائي أن " يا " موضوعة لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، أي أنها موضوعة أصلاً لمن هو بعيد ، أو من نُزل منزلته كالنائم والساهي ، وهذا هو قول سيبويه ومن تبعه من البصريين (الأنطائي ، 2011 ، 337/3) .

يرى سيبويه إن أدوات النداء ما عدا الهمزة إنما هي للبعيد ، ويجوز استعمالها للقريب على سبيل التوكيد ، ويتبين أن مذهب سيبويه في معنى " يا " موضوعة للبعيد ، مع جواز دخولها على القريب (الرماني ، 1981 ، ص92) .

وقد قيل أيضاً: إن " يا " أداة نداء مشتركة لنداء القريب والبعيد على السواء ، لكثرة استعمالها ، وهو ما ذهب إليه بعض النحويين كالرماني (الرماني ، 1981 ، ص92) ، وقد جاء في القرآن: (يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا) [الأعراف: 77] (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ) [سبأ: 10] .

غير أن الأنطائي يُورد أقوالاً أخرى أحدهما أنها للبعيد حقيقة أو حكماً " قول سيبويه " ، وهو ظاهر الميل إليه ، والآخر أنها مشتركة بين القريب والبعيد ورجحه الرضي (الرضي الاستراباذي ، 1993 ، 131/1) ؛ لأن الاستعمال وارد فيهما على السواء، وادعاء المجاز في أحدهما خلاف الأصل (الرضي الاستراباذي ، 1993 ، 131/1).

والقول الثالث أنها بين البعيد والقريب والمتوسط ، وبه يظهر نزوع إلى اعتبارها أداة شاملة على درجات القرب والبعد (الأنطائي ، 2011 ، 337/3).

والأنطائي هنا يُقدّم الآراء ويُعزّج على ترجيح الرضي دون الجزم، مما يشير إلى موقف تحليلي مقارن، لا تبنيّ حاسم، وإن كان يميل إلى الجمع بين الأقوال ، وهو بهذا يخالف الاقتصار البصري القديم .

أما عن مسألة حذفها فقد نبه الأنطائي إلى أن " يا " أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها، كما في قوله تعالى: (يُوسُفُ عَرِضٌ عَنْ هَذَا) [يوسف – 29] ، أي : يا يوسف ، لا يُنادى بها إلا اسم الله ، واسم المستغاث ، وأيتها وأيتها، والمندوب ، بخلاف بقية أدوات النداء (أبو حيان الأندلسي ، 1998 ، 2182/4) .

وهذا توكيد من الأنطائي على مركزية " يا " ، ويوافق فيه جمهور النحويين كابن هشام والرضي والخضري ، بل يوسع دلالاتها لتكون مناط اختصاص بالنداء دون غيرها، وهو ما يُعلي مكانتها البلاغية والنحوية (الأنطائي ، 2011 ، 337/3).

ثانياً - في إعراب " يا " وإمكان كونها اسم فعل و طرح الأنطائي مسألة مهمة هل " يا " حرف نداء فحسب ، أم يمكن اعتبارها اسم فعل ؟ .

والمبرد أجاز أن تكون " يا " اسم فعل بمعنى "أدعو" ، مستنداً إلى أن حرف النداء يسد مسد الفعل ، الرضي قال : " ليس ببعيد "، لأنها تُمال إماله الفعل ، أبو علي الفارسي ناقش أن الضمير لا يكون للغائب ولا للمتكلم، مما يمنع أن تكون اسم فعل ، اعترض البعض بأن أسماء الأفعال لا تكون من حرف واحد، والهمزة من أدوات النداء أصلاً، لا من صيغ الأفعال (المبرد ، 1994 ، 202/4)، وقال ابن هشام : ((النداء طلب الإقبال بـ " يا " أو إحدى أخواتها، وهي تنوب عن الفعل أدعو)) (الأنصاري ، ابن هشام ، 1964 ، 488/2)، وفي حاشية الخضري : "النداء في الأصل مدّ الصوت لنداء البعيد" (الخضري ، 166/2) .

والأنطائي يعرض هذا الخلاف بتفصيل، ويميل إلى تحليل دلالي- تركيب، إذ يرى في كثرة الاستعمال ما يجعل " يا " بمثابة أداة إنشائية إنابة عن الفعل " أدعو"، وهذا تأويل دقيق وسط بين المذهب الحرفي والمذهب الاسمي ، وهذا يُظهر اتجاه الأنطائي إلى إعمال " يا " حتى في المواطن غير الصريحة ، بتقدير المنادى أو إرجاع " يا " إلى أصلها الندائي رغم السياق الدعائي، وهو ميل إلى توسيع قاعدة النداء حتى في المواضع التقديرية (الأنطائي ، 2011 ، 338/3) .

ويتّضح للباحثة أن الأنطائي في معالجته لأداة النداء " يا " لم يقتصر على جانب دون آخر، ولم يكتف بطرح رأي مذهب معين أو ترجيحه ، بل اتبع منهجاً تحليلياً متوازناً جمع فيه بين البعد النحوي والدلالي ، وسعى إلى التوفيق بين الاتجاهين البصري والكوفي ، وقد تميزت معالجته بدقة التأويل في مسائل حذف " يا " وتقدير المنادى، إضافةً إلى دراسته لعمل الأداة في صيغ الدعاء والتنبيه، بما يعكس فهماً عميقاً لطبيعة الاستعمال السياقي للأداة.

الخاتمة

يتضح من هذا البحث أن الحروف العاملة في الأسماء، مثل إلى، الباء، رب، عن، الكاف، لات، ما الحجازية، ويا النداء، تؤدي دوراً مهماً في تركيب الجملة ومعناها. فهي تربط بين الكلمات، وتساعد في تحديد المعاني والعلاقات بين المسند والمسند إليه. وقد أظهر التحليل أن هذه الحروف ليست أدوات بسيطة، بل لها وظائف نحوية ودلالية مؤثرة.

ومن خلال دراسة الأنطائي في غنية الأريب، تبين أنه عرض هذه الحروف بدقة، واستفاد من الشواهد القرآنية والشعرية، ووازن بين أقوال العلماء، وأضاف لمساته الخاصة التي تُبرز فهمه العميق للتركيب والمعنى.

وتؤكد هذه الدراسة أن فهم الحروف لا يكتمل بمجرد معرفة إعرابها، بل لا بد من ربطها بالسياق العام، وهو ما يعمّق الفهم ويثري الدرس النحوي المعاصر.

المصادر والمراجع

- الإبراهيمي ، د . نعمان عنبر ، 2021، المشابهة في النحو العربي ، المكتبة الوطنية .
- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري (ت316هـ) ، 1417 هـ - 1996 م ، الأصول في النحو، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة
- ابن جني (ت392هـ) ، سر صناعة الإعراب، دمشق ، سوريا ، دار العلم ، تحقيق : د. حسن هندواي .
- ابن عصفور الأندلسي (ت669هـ) ، المقرب ، تحقيق : علي محمد فاخر ، الطبعة الأولى .
- ابن قتيبة الدينوري ، عبد الله بن مسلم ، 1990 م ، المسائل والاجوبة في الحديث والتفسير ، دمشق سوريا ، المحقق مروان العطية و محسن خرابه ، دار ابن كثير الطبعة الاولى .
- ابن مالك (ت672هـ) ، 1990م، شرح التسهيل ، تحقيق : د . عبدالرحمن السيد و د. محمد بديوي المختون ، الطبعة الأولى.
- ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، 1964، مغني اللبيب ، دمشق ، دار الفكر ، تحقيق : د . مازن مبارك و محمد علي حمد الله و د . مازن المبارك، الطبعة الأولى .

- أبو البركات الأنباري ، 2007 م ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، القاهرة - مصر ، المكتبة العصرية ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى.
- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت745هـ) ، 1418هـ - 1998م ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، القاهرة، مكتبة الخانجي ، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التّوّاب، الطبعة الأولى .
- أبو ذؤيب الهذلي ، 2014 ، ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، تحقيق وتخرّيج د. احمد خليل الشال ، مركز الدراسات والبحوث الاسلامية بور سعيد، دار الكتب المصرية. ، الطبعة الاولى .
- الأخفش ، أبو سعيد بن مسعد الأخفش الأوسط (ت 215هـ) ، 1990 ، معاني القرآن ، القاهرة ، مكتبة الخانجي، تحقيق : هدى محمود قراة ، الطبعة الأولى.
- الأعشى ، ديوان الأعشى ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، تحقيق : كامل سليمان ، الطبعة الأولى .
- الانطاكي ، مصطفى رمزي بن الحاج حسن (ت:1100هـ) ، 2011م ، غنية الاريب عن شروح مغني اللبيب ، اريد- الاردن ، عالم الكتب الحديث ، دراسة وتحقيق ، حسين صالح محمد الدبوس، و ابو عجيبة رمضان صالح عويلي ، و بشير صالح الصادق ، و خالد محمد غويلة ، اشراف الاستاذ الدكتور محمد منصف القماطي ، تقديم الاستاذ الدكتور سمير استيتة ، الطبعة الاولى .
- البغدادى ، عبد القادر بن عمر ، 1418 هـ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، القاهرة، مكتبة الخانجي ، تحقيق : عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة .
- جرير ، 1406هـ - 1986م ، ديوان جرير ، بيروت ، الدار الكتب العلمية ، شرحه وقَدَّم له : مهدي محمد ناصر الدين ، الطبعة الأولى.
- الجزري ، ابن الاثير (ت630هـ) اللباب في تهذيب الانساب ، المطبعة دار الصادر بيروت المصدر مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث .
- جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، همع الهوامع ، الكويت ، دار البحوث العلمية، تحقيق : د . عبدالعال سالم مكرم.
- الحلواني ، د. محمد خير /1983، اصول النحو العربي ، الناشر الاطلسي ، الرباط .
- الخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية ، دار الفكر للطباعة ، مكتبة لسان العرب .
- رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت688هـ) ، 1993م ، شرح الرضي على الكافية، مكتبة الآثار الجعفرية ، المؤسس الشيخ عبدالكريم التبريزي.
- الرماني ، علي بن عيسى (ت386هـ) ، 1981، معاني الحروف، دار الشروق للنشر والتوزيع ، تحقيق : د . عبدالفتاح أسماعيل شلي ، الطبعة الثانية.
- الزبيدي ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت802هـ) ، 1407هـ - 1987م ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، بيروت ، عالم الكتب ، تحقيق: د. طارق الجنابي ، الطبعة الأولى .
- الزجاجي (ت340هـ) ، أريد _ الأردن ، دار الأمل ، حروف المعاني، تحقيق : علي توفيق الحمد.

- سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، 1988 ، كتاب سيبويه ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ت :
عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة.
- السيوطي (ت911هـ) ، شرح شواهد المغني ، تحقيق : محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي .
- الصبان الشافعي ، أبو العرفان محمد بن علي (ت1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المكتبة
التوفيقية ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، الطبعة الأولى .
- المالقي ، 1975 ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، دمشق ، مطبوعات مجمع العربية ، ت : أحمد محمد الخراط.
- المبرد ، أبو العباس (ت285هـ) ، 1994 ، المقتضب ، القاهرة ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة.
- محيي الدين الدرويش ، 1412 - 1992م ، إعراب القرآن وبيانه ، حمص - سوريا ، دار الارشاد للشؤون الجامعية ، الطبعة
الثالثة .
- المخزومي ، 1377هـ _ 1958 م ، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،
الطبعة الثانية.
- المرادي ، الحسن بن القاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، بيروت _ لبنان ، دار الكتب العلمية ، تحقيق . فخر الدين
قباوة و محمد نديم فاضل.
- مسلم ، الامام ابي الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة 216 هجرية ، 2014م ، صحيح مسلم ، لبنان
بيروت ، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل للطبعة الاولى.
- النابغة الجعدي ، 1384هـ - 1964م ، ديوان النابغة الجعدي ، دمشق ، منشورات المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى